السياسة المالية على ثلاث جبهات

امام وزير المالية ، بعد انتكاس مشروع الصلاحيات الاستثنائية ، ثلاث جبهات يخوض عليها معارك قصيرة الاجل ولكنها طويلة النفس . قصيرة الاجل من حيث انها مفروضة ان تجري في وقت معين ، وطويلة النفس من حيث انها ستقرر ليس مستقبل الوزير وحكومته فحسب، بل مستقبل السياسة المالية في البلاد .

١ — القروض الداخلية ، ولا يعنينا فيها فقط القدرة على الحصول عليها ، بل اوجه انفاقها ، والاسس التي ستعتمد من اجل ارساء ثقة المواطن بالدولة بحيث يبادر الى اقراضها دون اي حرج او خوف او تردد ، وارساء ثقة الدولة بنفسها بحيث تصبح لديها الشجاعة الكافية لتقول للمواطن الذي يدفع الضريبة اين تذهب امواله .

٢ — الميزانية العامة ، ولا يعنينا فيها فقط القدرة على عصر النفقات وضبط الواردات ، بل جعلها اداة طيعة وحساسة وذات اتجاه انمائي ، بحيث يمكن استعمالها كسلاح للتغلب على الازمات اذا نشأت او للتخفيف من حدتها على اقل تقدير ، وكدافع لعجلة التنمية والتقدم في الاحوال العادية .

٣ — القروض الخارجية ، ولا يعنينا فيها فقط مجرد القدرة على استجلابها ، بل ان نجلبها خالية من الشروط والارتهان ، بحيث يمكن استخدامها بارادة حرة وفي المجالات التي تراها البلاد اكثر فائدة واعم نفعا .

وقد بدا التحرك على هذه الجبهات باقرار مبدا عقد قرض داخلي موسع ، وبالمباشرة في الاعداد لوضع الميزانية العامة ، وبسفرة وزير المال وحاكم البنك المركزي الى مؤتمر حكام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الولايات المتحدة خلال الشهر القادم .

واذا كان من السابق لاوانه تقييم النتائج التي يمكن ان يسفر عنها التحرك على هذه الجبهات ، فانه مما لا شك فيه ان السياسة المالية في لبنان بدات تنتقل من المرحلة العشوائية الى مرحلة التفكير والاستقرار وتقدير عوامل الزمن والثقة والكفاءة والانضباط وما الى ذلك من ملامح العصر الحاضر .

واذا تم هذا الانتقال بنجاح ، او بشيء من النجاح ، فانه لن يكون من الصعب الانتقال الى مراحل جديدة اكثر تقدما واوسع نطاقا .

سليمان الفرزلي